# منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، أي مستقبل ؟

رابح لعروسي *
أستاذ محاضرأ(كلية العلوم السياسية)
جامعة الجزائر 03

**الملخص:**

منذ السبعينيات، أصبحت منظمةالدول المصدرة للبترول"أوبك"أبرز الفواعل في سوق النفط. وعلى الرغم من هذه المكانة فإنها تواجه اليوم العديد من التحديات التي قد تجعلها تفقد هيمنتها على السوق، لا سيما منها تنامي المنافسة الدولية مع يروز لاعبين جدد مثل (روسيا، الولايات المتحدة أومع اكتشاف حقول جديدة (بكندا والبرازيل))،ومع سيناريو إمكانية عدم انضمام هذه الدول إلى المنظمة، قد يتراجع نفوذ أوبك في العقود القادمة.

**الكلمات الدالة: منظمة**الأوبك، سوق النفط، الرهانات الطاقوية.

**L'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP) : Quel avenir**?

**Rabeh LAROUSSI**

**Résumé :**

Depuis les années 70, l'OPEP est devenue l'un des interlocuteurs principaux sur le marché pétrolier. Malgré sa position dominante, l'Organisation doit relever plusieurs défis pour ne pas voir son influence décliner,notamment face à la concurrence internationale avec la montée en puissance de nouveaux acteurs (la Russie ; États-Unis, et avec la découverte de nouveaux gisements (Canada, Brésil). À moins de voir ces pays adhérer à l'organisation, l'influence de l'OPEP pourrait décliner au cours des prochaines décennies.

**Mots clefs**: OPEP, marché Pétrolier, Enjeux Energétique.

* RABEH-LAROUSSI@HOTMAIL.COM

# The Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC): What Future?

By Rabeh LAROUSSI

**Summary:**

Since the 1970s, OPEC has become one of the key players in the oil market. Despite its dominant position, the organization faces several challenges to prevent a decline in its influence, especially in the face of international competition with the rise of new players like Russia and the United States, along with the discovery of new oil reserves in Canada and Brazil. Unless these countries join the organization, OPEC's influence could diminish in the coming decades.

**Keywords:** OPEC, Oil Market, Energy Challenges..

**مقدمة:**

يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم لأكثر من نصف قرن، وسعره يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك يبقى مستقبله غير مؤكد من أي وقت مضى.

إن سعر البرميل اليوم أصبح يجذب الأنظار منذ منتصف عام 2017، أين تضاعف تقريبا واقترب إلى عتبة 80 دولارًا، في حين كانت قيمتها أقل من 30 دولارًا في أوائل عام 2016 بعد أن كانت تحوم حول 100 دولار من عام 2011 إلى صيف 2014).

هذه الزيادة دفعت التضخم إلى ما بعد 2٪ في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، مما قلل من القوة الشرائية والاستهلاك، في الوقت الذي أنقذت روسيا والبرازيل من الركود.فأمام زيادة الطلب مع النمو المتزايد للدول الناشئة وسيما المشتريات الكبيرة لصناعة البتروكيماويات، يرجع الخبراء صندوق النقد الدولي هذا الارتفاع بمقدار الربع المتوقع في عام 2018، ويتوقع المحللون ارتفاع الأسعار إلى أكثر من 90 دولار في ربيع عام 2019.وكل هذا جاء نتيجة ما تم تحقيقه لأول مرة من خلال اتفاقية تم إبرامها في أواخر عام 2016 بين دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا.

إلى جانب عامل آخر يزن أكثر على العرض والمتمثل في التوترات الجيوسياسية، في خضم الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط، إذ نجد فنزويلا والتي خفضت الإنتاج بمقدار النصف تقريبًا في غضون عامين، ناهيك عن الوضع المضطرب في ليبيا، والتي تكافح للتصدير.

أمام هذا الوضع نجد منظمة الدول المصدرة للنفط في مفترق الطرق الأمر الذي يطرح التساؤل حول أي مستقبل ينتظر منظمة أوبك؟ وهل بدأ دور هذه المنظمة بالتراجع وهي في منتصف الخمسينيات من عمرها؟ وهل سيتراجع إنتاج النفط في دولها؟، الأمر الذي قد يقودها إلى أزمة،أو ربما إلى انفراط عقدها أمام تزايد إنتاج النفط من الدول غير الأعضاء من خارج المنظمة؟

**I- قراءة في مسار منظمة الأوبك -تطور وإخفاق**

جاء تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك ) [1]بهدف رعاية المصالح الاقتصادية لدول الأعضاء، والتي تتحكم في ثلثي صادرات النفط الخام في العالم وذلك عن طريق التكتل في تنظيم واحد لمواجهة الشركات الكبرى للنفط العالمية ، ولتنظيم مختلف العمليات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والأسعار، وتستحوذ دول منظمة الأوبك التي على 33٪ من الإنتاج العالمي المسوق، في حين 67٪ من خارج أوبك.

عرفت المنظمة خلال مسارها عدة محطات تراوحت بين تطور وإخفاق،فحاولت منظمة أوبك سنة 1965 أن تؤثر على الأسعار من خلال تحديد حصة كل دولة عن طريق تسقيف زيادة الإنتاج، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بذلك، وفي جانفي من سنة 1968 -أي بعد حرب جوان 1967-استطاعت المنظمة من عقد اتفاق مع الشركات الغربية تم من خلاله التخلي عن الخصم على سعر البيع.

وخلال مؤتمر المنظمة في فيفري 1971 اضطرت الشركات النفطية إلى إلغاء العقود التقليدية الثنائية والدخول في اتفاق جماعي من خلاله تم رفع مستوى الأسعار، ووضع برنامج للسعر لست سنوات.

في أكتوبر 1973 تم الاتفاق بين السعودية وإيران على موقف واحد بخصوص الإنتاج ليشمل بقية أعضاء المنظمة فيما بعد، تم بموجبه استعمال سلاح النفط في معركة الصراع العربي الإسرائيلي إثر حرب أكتوبر، حيث تم تخفيض إنتاج النفط وصادراته فارتفعت أسعار النفط بشكل كبير دون موافقة الشركات النفطية، كما تم فرض حصار نفطي على الدول المدعمة لإسرائيل.

وقد أدت أزمة عام 1973 إلى تكتل الدول الغربية لمواجهة منظمة أوبك، كما أدت إلى بناء الدول الصناعية لمخزون استراتيجي من النفط تستخدمه في الأزمات وللتأثير على سعر النفط.

وأدت هذه الأزمة أيضا إلى دفع الدول الصناعية للبحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على البترول، وإلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في 18 نوفمبر 1974 لحماية مصالح الدول الغربية المستهلكة للنفط، وفي مارس 1975 عُقدت أول قمة لرؤساء دول أوبك في الجزائر.

الصدمة النفطية الثانية:

قيام الثورة الإيرانية عام 1979 الأمر الذي أدى إلى توقف الصادرات الإيرانية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في سعر البرميل حيث وصل أحيانا إلى 70 دولارا، وفي العام الموالي نشبت الحرب العراقية الإيرانية التي تسببت في ارتفاع جديد لأسعار النفط.

ترسيم آليات التحكم(1982-1990 ):

حاولت منظمة أوبك التحكم في مستوى إنتاج النفط وأسعاره، إذ في 1982 قررت أول تحديد لسقف الإنتاج وكان بمعدل 17.5 مليون برميل في اليوم، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم تماما بهذا التحديد.

وفي أكتوبر 1984 قامت منظمة أوبك بتقليص حصص كل دول الأعضاء، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار في مطلع جانفي 1985،أين بدا واضحا ضعف التنسيق بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء مما أدى لانهيار الأسعار عام 1986 (10 دولارات)، فسقطت نظرية تحديد السعر الثابت وأصبحت هذه السلعة الإستراتيجية تخضع لضغوط السوق.

- أزمة غزو الكويت ( أوت 1990 ):

جاءت أزمة الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليها من فرض حظر تجاري على العراق من طرف الأمم المتحدة، حيث تم إقصاء أدى إلى تراجع الأسعار، ثم عادت إلى مستوى ثابت ومرتفع خلال الفترة 1994-1997.

- الأزمة الآسيوية(نوفمبر 1997):

تم عقد اجتماع دول أوبك في جاكرتا وقررت المنظمة رفع الإنتاج بنسبة 10% دون أن تأخذ بعين الاعتبار الأزمة الآسيوية، مما أدى إلى انهيار كبير في أسعار النفط بنسبة قدرها 40% خلال عام 1998، إذ وصلت إلى تسعة دولارات فقط للبرميل، لكنها عاودت الارتفاع خلال 1999-2000.

- اتفاق آلية الأسعار(مارس 2000):

بدأت منظمة أوبك – بالتنسيق مع دول نفطية خارجها- تطبيق آلية جديدة لضبط الأسعار تقضي بخفض الإنتاج بـ500 ألف برميل يوميا في حالة بقاء سعر سلة أوبك أدنى من 22 دولارا لمدة عشرة أيام عمل متصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولارا للبرميل طوال 20 يوما متصلة، فحافظت المنظمة بذلك على سعر ثابت للبرميل يوميا.

- أزمة هجمات 11 سبتمبر( 2001 ):

رمت أحداث 11 سبتمبر بظلالها على الاقتصاد الأميركي الذي أصبح يعيش أجواء الحرب وأدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حرب علنية ضد الإرهاب، فوجدت منظمة أوبك نفسها أمام خيارات صعبة، خاصة بعد أن بلغ سعر سلة النفط نحو 17.5 دولارا للبرميل في نوفمبر 2001، أي أن انخفاض في السعر عن الحد الأدنى المتفق عليه في المنظمة.

- الصدمة النفطية الثالثة (مارس/آذار 2003):

تعرض العراق وهو عضو ناشط بمنظمة أوبك للغزو الأميركي البريطاني لإسقاط نظام صدام حسين، أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير (75 دولارا للبرميل) صاحبته عودة العراق مجددا لعضوية أوبك.وفي أواخر 2006 عرف سعر الذهب الأسود في الأسواق العالمية استقرارا واضحا حيث توقف تدهور الأسعار بعد قرارين متتاليين اتخذتهما المنظمة لخفض الإنتاج.

– صدمة الأزمة المالية (جويلية/ ديسمبر 2008):

عرفت هذه المرحلة بالذات انهيار لأسعار النفط بشكل هائلا، حيث تراجع سعر البرميل من 147 إلى 32 دولارا بسبب الأزمة المالية العالمية في مقابل تدهور واضح للاستهلاك، فقامت منظمة أوبك في جانفي 2009 بتحديد الحصة الإنتاجية بـ 24.84 مليون برميل يوميا، ثم تراوحت ما بين 30.8 و32.3 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة مابين 2011–2016.

– الصدمة النفطية الرابعة(جانفي 2016 ):

تراجعت أسعار النفط إلى 25 دولارا للبرميل مقارنة بأكثر من 100 دولار عام 2014، وأمام هذا الوضع اختارت أوبك ألا تقوم بتخفيض الإنتاج[2].

## II– منظمة الأوبك والرهانات الجيوسياسية الجديدة

حسب توقعات وتقديرات صندوق النقد الدولي[3]، أشارت إلى أن الأسعار في الأسواق العالمية في مطلع سنة 2014 ، تعد مريحة للدول الخليجية الأساسية في أوبك، غير أنها ليست كذلك لمنتجين آخرين داخل المنظمة مثل الجزائر وإيران والعراق.

فعندما كان الاقتصاد العالمي تحت صدمة الأزمة المالية والاقتصادية، لم تكن هذه التقديرات تشير إلى المخاطر الكبيرة، فرغم انخفاض الطلب على منتجو النفط في ظل الأزمة فإن المنظمة لم تكن منشغلة أو مهتمة بالأسعار حيث ظلت مرتفعة وتجاوزت حاجز الـ 100 دولار الأمر الذي كان في صالحها وهو ما ما عكسته العديد من تصريحات وزراء الطاقة لدول أعضاء المنظمة[4].

إن الطلب على البترول يزداد سنة بعد سنة على خلفية النهوض الاقتصادي لدول المنظمة من آثار الأزمة الأخيرة، وإن قدرات قيام منظمة أوبك بتلبية هذا الطلب المتزايد، يبقى أمور مطروح للنقاش. فأوبك تراقب وعن كثب الدول المنتجة للنفط من غير أعضائها، خاصة وأن هؤلاء الأعضاء المنافسين في الإنتاج ليسوا مرتبطين بأية حصص إنتاج، كما هو حال دول الأعضاء في المنظمة ذاتها، وعليه فلا أحداً له القدرة على الحد من قدراتها التصديرية[5].

كما أشارت الوكالة الدولية للطاقة[6]، أن الطلب على البترول في الأسواق العالمية، سيعرف تزايدا مع توسع الاقتصاد العالمي، بالتزامن مع ارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ناهيك عن تآكل حصة منظمة أوبك في السوق، سيما أن إنتاج البترول لا يزال عرضة لمخاطر عدة في مناطق مختلفة من العالم وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط مع زيادة تراجع الإنتاج في ليبيا، ونيجيريا، والعراق[7]،

وإذا ارتفع الطلب بثبات، تأتي الصدمات من العرض. وهذا الأمر صحيح على المدى القصير، ووفقا لصندوق النقد الدولي فإن "حوالي 80 ٪ من الزيادة في الأسعار كان سببه تدهور في شروط العرض"[8]. وهو أيضا صحيح أكثر على المدى المتوسط والطويل[9].

فمعظم أزمات النفط تأتي من التوترات في الشرق الأوسط، حيث يتم سحب أكثر من ثلث الإنتاج العالمي، إلا أن إنتاج النفط زاد في بعض الدول والتي تعرف أوضاعا غير مستقرة سياسيا وأمنيا مثل ليبيا والعراق بملون إلى 3 ملايين برميل يوميا سنة 2016 ما جعل السوق متخمة من العرض[10].

أما في جانب الطلب، يحدو الاتجاه العام للإمداد إعادة توزيع دراماتيكي للحصص، فتعد الولايات المتحدة الآن أكبر منتج للنفط في العالم، حيث تضاعف الإنتاج خلال عشر سنوات إلى أكثر من 13 مليون برميل في اليوم،أمام المملكة العربية السعودية (12 مليون) وروسيا (11 مليون)[11]، يمكن أن يضاعف حوض بيرميان ، وهو حقل الزيت الصخري الموجود في جنوب تكساس ، إنتاجه في غضون خمس سنوات. وهذا من شأنه أن يصل إلى أكثر من 5 ملايين برميل في اليوم، أكثر من إيران أو العراق اليوم[12].

كما أشار التقرير السنوي لأوبك لعام 2015 أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت منذ 10سنوات أن تطور مجال تكنولوجي وتقني متعلق بالنفط، بالإضافة إلى محاولة ترشيد استهلاك الوقود للشركات، واعتماد معايير كفاءة في استهلاك الوقود وهذا الأمر لا يعني أمريكا فقط وإنما شمل مختلف الدول الصناعية[13]

إن تصاعد معدلات الفوائد النفطية لدول المنظمة وبالرغم من العجز في ميزان المدفوعات، وقبيل إعلان أوبك لزيادات كبيرة في أسعار النفط الخام إلا أن قيمتها الحقيقية انخفضت نتيجة تدهور قيمة الدولار وتزايد معدلات التضخم المستورد.

في الوقت الذي تواجه مخاطر أخرى من أبرزها أن الثروات النفطية تسير نحو الاستنزاف السريع بمعدلات عالمية وتحصل على عوائد نفطية اسمية قبالة نفطها الخام. الأمر الذي يتطلب القيام بمبادلات أفضل لاستثمار هده الفوائض داخل دول أوبك وبخاصة ضمن البلدان العربية، والأفضل تقديم القروض بدون فوائد من منح المساعدات الفنية المختلفة من الدول النفطية إلى تلك البلدان العربية الفقيرة وذلك من خلال مبادلات استراتيجيات المناطق التجارية الحرة و الاتحاد الجمركي و الاتحاد الاقتصادي أو اندماج اقتصادي أو التكامل الاقتصادي العربي[14].وتبقى الحقيقة واضحة فالدولار لا يزال يلعب دورا رئيسيا في حالة عدم استقرار العملات باعتباره المحدد للمبادلات التجارية وللاستثمارات الرئيسية في العالم.

كما تعد العوامل الاقتصادية والسياسية من أهم العوامل التي تلعب دورا أساسيا في تحديد سعر نفط الأوبك الخام، وكما سيستمر دورها في التأثير على مدى القصير والمتوسط.

وبذلك يمكن القول إن أسعار نفط الأوبك الخام ما هي إلا أسعار تؤثر عليها مجموعة من العوامل بحيث يكون العامل السياسي العنصر البارز فيها والدليل على ذلك أن هذه الأسعار لم تعكس طوال أكثر من نصف عام من الزمن القيمة الحقيقية للنفط الخام للمنظمة عموما و النفط العربي خصوصا، ولو كان الأمر غير هذه الحقيقة لكانت الأسعار أعلى بكثير مما هي عليه الآن عند الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية وحدها.

وتشير بعض الدراسات المتعلقة بمستقبل العرض والطلب على النفط الخام حدوث تراجع ونقص في العرض لذهب الأسود تجاه الطلب العالمي المتزايد عليه[15] ، أما بالنسبة للطلب على النفط ، فإن حدوث أية تطورات ضمن نطاق منظمة الأوبك والتي لا يمكن التنبؤ بالوقت والأسباب لحدوثها، فتأثيرها سيكون واضحا في اختلال التوازن بين العرض النفطي لبلدان المنظمة والطلب العالمي عليه في المستقبل.

كما أشار تقرير اتجاهات الطاقة العالمية 2040 والصادر عن منظمة الأوبك عام 2015، عن صدمة الأسعار وانعكاساتها على مجال الحفر والتنقيب للشركات النفطية[16]. إن معرفة تداعيات وانعكاسات تراجع النفط لا يعني أن هناك دول سوف لا تستفيد من الوضع الراهن، وخاصة الدول التي تستورد كميات كبيرة من الخارج، فدول مثل الصين والهند وتركيا سوف يتم تقلص فواتيرها النفطية كما قامت هذه الدول ببناء مخزون استراتيجي عند الحاجة، وحاولت القيام بتنويع في مصادر الطاقة حتى تستجيب لمتطلبات التنمية في بلدانهم[17].

## III- منظمة الأوبك والقدرة على التكيف مع الرهانات الطاقوية الجديدة

إن العامل السياسي من الأسباب الرئيسية التي يبرز دورها في السياسة التسعيرية لنفط الأوبك الخام في الوقت الحاضر، واستمرار تأثيرها على أسعار البترول مستقبلا ( لقد كان لهذا العامل الدور المباشر في حصول شركات النفط الكبرى على الامتيازات النفطية ببلدان الشرق الأوسط في عشرينيات القرن الماضي، باستناد ودعم الحكومات المالكة لهذه الشركات واستمرارها في استنزاف هذه الثروات مع سيطرتها على جميع مراحل الصناعة النفطية، هذا بالإضافة إلى حرمان البلدان النفطية من ابسط حقوقها المشروعة .

لقد واجهت منظمة الأوبك في العقود الأخيرة عدة رهانات متعلقة بوجودها كقوة مؤثرة في علم النفط وخاصة بعد بروز ما يعرف بالبدائل الطاقوية وثورة النفط الصخري وتطور التقنيات الحديثة في مجال استخراج النفط، ونجد دور المنظمة تغير اليوم فقد كانت حصتها تبلغ نحو 60 % من الصادرات العالمية، وتقوم بدور موازن للسوق واستقرار الأسعار، أما اليوم فحصتها تبلغ حوالي 30%[18].

إن فشل الأوبك في جلب بلدان جديدة وذات إنتاج كبير مثل روسيا إلى المنظمة، كل ذلك جعل من تأثيرها على السياسة النفطية العالمية يتراجع وينقص، ناهيك على مختلف التغيرات الجيوسياسية الحاصلة في مختلف النقاط من العالم[19]، كل هذا في الوقت الذي تقوم الدول الصناعية بوضع خطط و استراتيجيات بهدف التخلص من التبعية المطلقة للبلدان النفطية وسيما

المنتمية لمنظمة الأوبك، ومن هذه الخطط نجد زيادة الاعتماد على البحوث في استخدام البدائل محل البترول بغرض تنويع مصادر الطاقة، إلى جانب بناء مخزون تجاري واستراتيجي من النفط لتأمين الإمدادات والحد من ارتفاع أسعاره[20].

وبهذا تكون منظمة الأوبك أمام تحدي كبير يقع أساسا في وجود فريقين مختلفين داخل المنظمة، بلدان ذات كثافة سكانية مرتفعة ومخزون نفطي منخفض، وطاقة استيعابية عالية كالعراق وإيران والجزائر وهذا الصنف يميل كثيرا إلى التقليل من الإنتاج ورفع الأسعر للبترول.

أما الفريق الآخر فهو يمثل بلدان لديها مخزون مرتفع مقارنة بكثافة سكانية منخفضة وطاقة استيعابية محدودة كالسعودية والإمارات والكويت وهي التي تميل إلى زيادة الإنتاج وتقليل الأسعار[21]، ومنه تجد منظمة الاوبك حبيسة خيارات متناقضة أحيانا تؤثر في السياسات والقرارات التي تخدم المنظمة وتجعلها تتحكم فعليا السوق بغرض تحقيق أهدافها.

إن هذا الضعف الواضح في السياسات النفطية للمنظمة لأغلب بلدان أوبك مرده عدم الالتزام بالهدف من وجود المنظمة بوصفها كارتل أي الحفاظ على حصة النفط في استهلاك الطاقة العالمية من خلال القبول بسعر معتدل يخدم مصالح جميع الدول سواء المنتجة أو المستهلكة على حد سواء[22]، وفي غياب هذه الرؤية تعجز المنظمة عن تحقيق الهدف الأسمى من وجودها.

المنتجين والمستهلكين وأي علاقة في المستقبل؟ إن تخفيض منظمة أوبك كمية إنتاج النفط لا يحتاج انخفاضًا كبيرًا في الأسعار، وخاصة وأن الدول خارج المنظمة أوبك تحتكر حصص السوق، وعليه فإن المعادلة الصعبة تحتاج إلى حل، سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية، تعد من أكبر المنتجين العاملين على خفض كبير في تكاليف الإنتاج، لتصبح مصدرا صافيا للنفط في الأسواق العالمية.

يجمع العديد من المراقبين على أن السعر المستقبلي سيعتمد على اتفاق إطار بين المستهلك خارج منظمة أوبك من ناحية والبلدان المنتجة من ناحية أخرى، وعليه تحديد سعر برميل البترول

سيعتمد على اتفاق بين المملكة العربية السعودية وروسيا، ومن ناحية أخرى المملكة العربية السعودية وإيران التي تريد العودة إلى حصتها قبل العقوبات (أكثر من 4 ملايين برميل / يوم)[23].

ومن خلال الاتفاق بين الحلفاء الاستراتيجيين في الساحة الطاقوية العالمية أي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية سيتم تحديد سعر التوازن المستقبلي بشكل أساسي، إلا أنالمحدد سيرتبط بنمو الاقتصاد العالمي، الذي حتما ستكون له آثار سلبية أو إيجابية على البلدان المنتجة، وذلك بسبب ارتباط اقتصاد هذه البلدان بنمو الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق يرى الكثير من المتتبعين لشأن السوق النفطية أن السعر المرجعي للبرميل الواحد من البترول ممكن أن يأخذ عدة اتجاهات منها[24]:

- في حالة ضعف النمو، سيكون من الصعب تحقيق هذه المعادلة أي ستعرف صعوبة كبيرة في استقرار أسعار النفط، يجب على الأكثر أن يتغير السعر بين 55/45 دولار.
- أما في حالة حدوث انتعاش طفيف، يمكن أن تتقلب بين 55/45 دولار بين 2017-2020.
- أما في حالة حدوث انتعاش قوي بين 2017-2020، يمكن أن تتقلب تدريجيا بين 70/60 دولار.
- في حالة حدوث أزمة مساوية لتلك التي في عام 2008، فإنها ستنخفض إلى أقل من 40 دولار. بعد عام 2020-2030، بسبب تعطل الخريطة الجيوستراتيجية العالمية والثورة الصناعية العالمية الرابعة.

وحسب الخبير عبد الرحمان مبتول فإنه لا يستطيع أي خبير التنبؤ بدقة سيناريوهات تطور كل من سعر النفط والبنية الاقتصادية العالمية الجديدة بين 2020-2030-2040.

وأمام تزايد الحديث عن الطاقات البديلة يبقى استهلاك النفط في تزايد على المستوى العالمي نتيجة لمميزات التي يمتاز بها البترول مقارنة ببقية المصادر البديلة، ناهيك على أن احتياطات النفط لدول منظمة الأوبك تمثل 70% من إجمالي الاحتياط العالمي.

بالرغم من أن هناك بدائل طاقوية لها أهمية كبيرة في المستقبل، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الجوفية، بالإضافة إلى وتوليد الطاقة الكهربائية أو عن طريق غاز الهيدروجين، ولهذا على منظمة

الأوبك أن تتخذ إجراءات في سياستها الطاقوية بعدم الاعتماد وبصفة كاملة على صادراتها من النفط بدرجة كبيرة والبحث عن بدائل أخرى.

أما فيما يتعلق ببقاء منظمة الأوبك كقوة مؤثرة في مجال النفط وسيما التحكم في الإنتاج والأسعار على ضوء المعطيات المستقبلية للمنظمة، عليها إتباع سياسات موحدة وهي مطالبة أي المنظمة منذ أي وقت مضى على صياغة نظام جديد لضبط سوق الإنتاج، وخاصة ما تعلق بآليات مراقبة الإنتاج والالتزام بحصص كل بلد عضو بالمنظمة.

ومن زاوية أخرى على بلدان الأوبك العمل بجد على وضع أسس لاقتصاديات ما بعد النفط خاصة في وجود مؤشرات مستقبلية تدل على أن هناك تحولات في سوق النفط الجديد[25]. كما توجد قراءات أخرى ترى نهاية دور منظمة الأوبك ، وأن السوق سيتجاوزها حيث أصبح منطق السوق هو الذي يفرض نفسه من ناحية تعدد البائعين والمشترين، وكذا تفاعل الواقع بين السوق النفطية والأسواق المالية وظهر ذلك جليا أمام غياب تأثيرها أثناء انهيار أسعار البرميل الواحد من النفط حيث لم تستطع منظمة أوبك إرجاع السعر إلى محله( أزمات 1986- 1998- 2007- 2008- 2010 – 2014 )، ويُفسر ذلك من طرف خبراء الطاقة بأن انخفاض حصة أوبك في الاحتياط العالمي وفي الإنتاج العالمي، وعلى هذا النحو فإن الانخفاض في حصتها من الإنتاج العالمي همش وقلص من دورها وفاعليتها في السوق النفطية العالمية[26]

في الأخير يمكن القول إنه مع بروز ما يسمى بالطاقات المتجددة والتي تعد أحد البدائل المطروحة في المجال الطاقوي، سيما مع التطور التقني والتكنولوجي في مجال استعمال الطاقة، تسعى اليوم مختلف الدول إلى توظيف هذه الطاقات البديلة والاستثمار فيها،لكن التساؤل الذي بقى مطروحا هل فعلا يمكن أن تعوض الطاقات المتجددة الطاقة النفطية وتحل محلها، أم أن الطاقات المتجددة لا تزال في بداياتها وبالتالي لا يمكن لها أن تكون بديلا عن الطاقة النفطية ولو إلى حين.

**الهوامش والمراجع:**

[1]– موظفو مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة : نظرة مركزة على الغاز الصخري، مجلس الطاقة العالمي 2010، ص 7.

[2]– إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت – مارس2014 السلسلة السادسة – العدد8، ص 2.(نسخة الكترونية PDF).

[3]– دراسة مواردا لطاقة: نظرة مركّزةعلى الغاز الصخري مجلس الطاقة العالمي2010، مرجع سابق، ص 12.

[4]– المرجع نفسه، ص 7.

[5]– إضاءات مالية ومصرفية، مرجع سابق، ص 2.

[6]– المرجع نفسه، ص ص، 2– 3

[7]– مبادرة الباحثون السوريون، الغاز الصخري بين إغراء الطاقة والمخاوف البيئية، ص 2 ، على الموقع :

WWW.SYR-RES.COM?R5779 | MARCH 20, 2015, 2:55 PM

[8]– مجلس الطاقة العالمي 2010،مرجع سابق، ص ص 8– 9.

[9]– المرجع نفسه، ص 6.

[10]– جريدة الوسط، الجزائر تستعد لاستغلال الغاز الصخري، العدد 4333 السبت 19 جويلية 2014، ص 9.

[11]– الغاز الصخري في المنطقة المغاربية، على الموقع HTTP://ECONOMIE.JEUNEAFRIQUE.COM:

[12]– جريدة العرب، اتساعا لجدل في الجزائر بشأن الاستغلال المرتقب للغازالصخري، العدد9580، الخميس 05 جوان 2014، ص 11.

[13]– أحواض الغازالصّخري المحتملة التيتمّ تحديدها في الجزائر على الموقع HTTP://ECONOMIE.JEUNEAFRIQUE.COM:

[14]– الغاز الصخري في المنطقة المغاربية، مرجع سابق، ص ص 7– 8.

[15]– جريدة الوسط، الجزائر تستعد لاستغلال الغاز الصخري، مرجع سابق، ص 9.

[16]– المرجع نفسه،

[17]– جريدة العرب، اتساع الجد لفي الجزائربشأن الاستغلال المرتقب للغازالصخري، مرجع سابق، ص 11.

[18]– الغاز الصخري في المنطقة المغاربية، مرجع سابق، ص ص 9–10.

[19]– حمزةح موشانوميكامينيو– بالويللو، " الثروة القادمة في شمال إفريقيا " الكفاح من أجل العدالة المناخية" ، مرجع سابق، ص ص 114– 115.

[20]– إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعويةي صدرها معهدالدراساتا لمصرفية دولةالكويت، مرجع سابق، ص 3.

[21]– المرجع نفسه.

[22]– جريدة الوسط، الجزائر تستعد لاستغلال الغاز الصخري، مرجع سابق، ص 9.

[23]– مبادرة الباحثون السوريون، الغاز الصخري بين إغراء الطاقة والمخاوف البيئية، مرجع سابق، ص 2. على الموقع :

WWW.SYR-RES.COM?R5779 | MARCH 20, 2015, 2:55 PM

[24]– المرجع نفسه.

[25]– إضاءات مالية ومصرفية، نشرةتوعويةيصدرها معهدالدراساتالمصرفية دولةالكويت، مرجع سابق، ص 3.

[26]– المرجع نفسه.

[27]– المرجع نفسه.

[28]– جريدة الوسط، الجزائر تستعد لاستغلال الغاز الصخري، مرجع سابق، ص 9.

[29]– المرجع نفسه.